دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز التعايش المجتمعي في العراق بعد عام ٢٠٠٥

م.د علي سعدي عبدالزهرة
جامعة النهرين-كلية الحقوق
ali-saadi@law.nahrainuniv.edu.iq

الملخص:

برزت مؤسسات المجتمع المدني في العراق بعد عام ٢٠٠٣، وكان لها دور كبير في تعزيز التعايش المجتمعي عبر غرس القيم والممارسات الديمقراطية ودعم العملية السياسية وتعزيز التداول السلمي للسلطة، فضلاً عن دورها في إشاعة روح التسامح والمشاركة المجتمعية ونشر ثقافة الاختلاف، وترسيخ ثقافة المواطنة عبر توعية المواطنين بحقوقهم وواجباتهم اتجاه المجتمع، وخلق هوية وطنية مشتركة كأساس لبناء دولة المؤسسات، ومطالبها المستمرة في تعديل القوانين التي تصيب في خدمة المجتمع، والتي تنعكس إيجابا على بناء الدولة، كما تعمل مؤسسات المجتمع المدني على ترسيخ السلام وتعزيز الحوار والتعايش السلمي بين أفراد المجتمع العراقي.

الكلمات المفتاحية: مؤسسات المجتمع المدني، العراق، بناء الدولة، التعايش المجتمعي.

The role of civil society institutions in promoting community coexistence in Iraq after 2005

Lecturer Dr. Ali Saadi Abdul Zahra
Al Nahrain University / College of Law
ali-saadi@law.nahrainuniv.edu.iq

Abstract

Civil society institutions emerged in Iraq after 2003, and played a major role in promoting societal coexistence by instilling democratic values and practices, supporting the political process, and enhancing the peaceful transfer of power, in addition to their role in spreading the spirit of tolerance and societal participation, spreading the culture of difference, and consolidating the culture of citizenship by educating citizens about their rights and duties towards society, and creating a common national identity as a basis for building a state of institutions, and their continuous demands to amend laws that serve society, which are positively reflected in building the state. Civil society institutions also work to consolidate peace and enhance dialogue and peaceful coexistence among members of Iraqi society.

Keywords: Civil society institutions, Iraq, state building, community coexistence.

المقدمة:

لا يمكن الحديث عن وجود دولة ديمقراطية تؤمن بحقوق المواطنة من دون مؤسسات المجتمع المدني، لكون الأخير تمثل حلقة وصل بين الدولة والموطن، فضلاً عن أن مبادئها قافزة للجماعات الضيقة ووعاء يستوعب جميع مكونات المجتمع، وأساسها الحوار والتعايش وتقبل الآخر وبناء السلام في الدولة، لذلك أن بروز مؤسسات المجتمع المدني في العراق بشكل فاعل بعد عام ٢٠٠٣، وبالرغم من كثرتها وأدوارها الشكلية بل وصل الأمر إلى شخصنة تلك المؤسسات وتبعيتها للجهات سياسية معينة، إلا أنه لا يمكن إغفال الدور الإيجابي لبعض تلك المؤسسات وأدوارها التي تصب في خدمة المجتمع والدولة على حد سواء، إذ عملت تلك المؤسسات على إشاعة روح التسامح بين مكونات المجتمع العراقي، والتعريف بالحقوق المدنية والسياسية وترسيخ ثقافة المواطنة، وحث المجتمع على المشاركة في العملية السياسية عبر صناديق الاقتراع، ومراقبة العملية الانتخابية التي تجري في البلاد حفاظاً على أصوات الناخبين، ودورها في مكافحة الفساد، ومطالبها المستمرة بالإصلاح السياسي والدستوري عبر عقد الندوات وورش العمل والمؤتمرات، ويصل الأمر إلى القيام بتظاهرات من أجل المطالبة بالحقوق، ودورها في تثقيف الشباب على العمل الديمقراطي، كما استطاعت بعض تلك المؤسسات المجتمع المدني من التأثير على مجلس النواب عبر تغيير القوانين أو التعديل عليها في إطار المصلحة العامة، كما سعت بعض هذه المؤسسات في خلق هوية وطنية عبر معالجة الانقسام والصراع داخل المجتمع العراقي، بهدف إقامة سلام دائم ودولة تؤمن بالتعددية والمواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات، ونشر القيم والمبادئ التي تسهم في خلق مجتمع يؤمن بالعيش المشترك، ولا يقتصر دور مؤسسات المجتمع المدني على بناء دولة المواطنة، بل تمتد أدوارها لتشمل تقديم الخدمات الاجتماعية عبر تقديم المساعدات الإنسانية لفئة المستضعفة وتنمية أحوالهم وتوفير الدعم إيجاد الحلول لهم، ولا تقتصر تلك المساعدات على تلك الفئة، بل تشمل ضحايا الحرب وأعمال العنف وذوي الاحتياجات الخاصة والأيتام بتوفير الدعم المالي والمعنوي، فضلاً عن تقديم يد العون والمساعدات إلى النازحين واللاجئين وحمايتهم وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي لهم، كما أن لتلك المؤسسات أدوارها التي لا تقتصر على الأزمات بل اثناء المناسبات الدينية، وهذا ما يؤدي إلى تعزيز التعايش المجتمعي الذي ينعكس على بناء الدولة.

اشكالية البحث:

تنطلق إشكالية البحث في مدى قدرة مؤسسات المجتمع المدني في العراق من أن تساهم في تعزيز التعايش المجتمعي وتعزيز ثقافة المواطنة والاندماج الوطني وانعكاساتها على بناء الدولة، لذلك تحاول هذه الإشكالية الإجابة على ما هي دور مؤسسات المجتمع المدني في بناء دولة مواطنة وتحقيق التعايش المجتمعي.

فرضية البحث:

تنطلق فرضية البحث كلما أدت مؤسسات المجتمع المدني أدوارها التي قامت عليها انعكس ذلك على بناء دولة المواطنة وتحقيق التعايش المجتمعي.

منهجية البحث:

اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لوصف دور مؤسسات المجتمع المدني في العراق بعد عام ٢٠٠٥، كما تم الاعتماد على المنهج الوظيفي، أي كيف وظفت تلك المؤسسات في بناء دولة المواطنة وانعكاساتها على التعايش المجتمعي.

المبحث الأول
دور مؤسسات المجتمع المدني في بناء الدولة

تعد مؤسسات المجتمع المدني بمكانة الوسيط التفاعلي الأمثل لتعزيز الحوار والتعايش سواء في الجماعة الإنسانية (المجتمع)، أم في الجماعة السياسية (الدولة)، كونها تقوم وتتقوم على أساس مبادئ قافزة على العصبيات العرقية والطائفية والمناطقية والحزبية الضيقة، وكونها وعاء مدني متجاوز للحواضن الاجتماعية التقليدية الراكدة والمتخلفة، وكونها تشكيلات عضوية طوعية متحررة من النزوع للسلطة وشهوة الحكم، وكونها حاضنة لثقافة مدنية منتجة لقبول الآخر والتعايش والسلام، وإن قضايا الحوار والتعايش لازم وجودي للمجتمع والدولة، وهي عملية مجتمعية سياسية مستمرة ودائمة لا تتأتى بقرار ولا تحسم باتفاق، وهي تفاعل تحتي وفوقي لكافة بناءات ومستويات المجتمع الإنساني والسياسي، وهنا تبرز أهمية مؤسسات المجتمع المدني باعتبارها وسيطاً نهضوياً وتعبوياً بين الفرد والمجتمع والمواطن والدولة (العادلي، ٢٠٠٧/٣/١٥، صفحة ٣)، ومؤسسات المجتمع المدني تعمل كرقيب على أجهزة الدولة من أجل ملاحظة مدى إنجاز تلك الأجهزة لمهامها تجاه المواطنين بالشكل القانوني السليم، وهي في ممارستها لدورها لابد من أن تعمل باستقلالية نسبية عن الدولة لاسيما من النواحي الإدارية والمالية والرقابية، مع ضرورة توفير الدعم المناسب لها من قبل الدولة، من دون أن يشكل ذلك الدعم وسيلة ضغط عليها من أجل أن تغض النظر عن التقصير الذي يقع من قبل بعض أجهزة الدولة تجاه المواطنين (الدباغ ٢٠١٨، ٣٧٢).

إن فلسفة وجود هذه المؤسسات هي أنها حلقة وصل بين المؤسسات الحكومية والرأي العام، ومهمتها الأساسية مراقبة عمل دوائر الدولة ورصد أوجه الفساد فيها قد تكون الدولة تجاهلتها أو أهملت التفكير بها، فهي بهذا المعنى تجمع ما بين التزاماتها اتجاه الشعب وبين تأدية دورها كمؤسسات، مساعدة في عملية النهوض ببناء الدولة واستقرارها، وأن وصول المجتمع المدني بمؤسساته بالعراق بعد عام ٢٠٠٣ إلى وضع فقدت فيه دورها وأهميتها واستقلاليتها، سيجعل المواطن العراقي يفقد إيمانه بتوجهاتها التي أصبحت لا تلبي طموحاته، ولا تعزز لديه القناعة بأنها ستنهض يوماً بمسؤولياته واستحقاقاته كمواطن، ذلك أن أحد أهم الأدوار المهمة لهذه المؤسسات هو تقوية روابط الانتماء وتعزيز ثقة المواطن بالدولة، فإذا فشلت تلك المؤسسات في أداء هذه المهمة سيغدو ترويجها لقيم الديمقراطية ومحاولة تأسيس وعي مجتمعي بها ضمن فئات المجتمع عملاً معدوما جدوة والفائدة، لأن المواطن في العراق إذا لم يجن مكاسب هذه الديمقراطية ويرى ما تخلقه من تغير في مستويات حضوره الاجتماعي والثقافي والاقتصادية فإنه سيتجاهلها وينقلب على كل المؤسسات من شأنها ترويج أبعاد الديمقراطية (مرضي ٢٠٢٤، ٥٤٥-٥٤٧).

لذلك فمهمة مؤسسات المجتمع المدني دقيقة ويجب أن تكون مخططا لها ومدروسة حتى لا تتحول عبئاً على الدولة من جهة، وتجاهلها من قبل المواطن من جهة أخرى، لأن مثل هذه المؤسسات قد تم استحداثها أساسا لحماية حقوق المواطن والمواطنة بالدرجة الأولى وليس إعطاء التبريرات والغطاءات الأيدولوجية لتوجهات الدولة، أي أن تلك المؤسسات حينما تتحول إلى منابر للدولة أو إلى واجهة إعلامية لسياساتها قد يؤدي إلى الانحراف عن أداء مهمتها ودورها الأساسي، فالمؤسسات بدلالاتها هذه تصبح أشبه بـ معارضة صامتة، لكنها متجسدة بمؤسسات معترف بها وبشرعيتها من قبل الدولة، فإذا تخلت تلك المؤسسات عن توجهاتها بنقد سياسة الدولة وإجراءاتها أصبحت في مثل هذه الحالة فاقدة لمعنى ومبرر وجودها، لأنها سوف تتحول تدريجيا إلى مؤسسات مسيسة تعبر عن أيدولوجية الدولة القائمة، وهذه إحدى أهم الإشكاليات التي لم تتخلص منها أغلب مؤسسات المجتمع المدني (مرضي ٢٠٢٤، ٥٤٧-٥٤٨).

وفي ظل أوضاع مضطربة وأعمال عنف وأزمات متعددة عاشها العراق بعد عام ٢٠٠٣، الأمر الذي يتطلب بناء ديمقراطية تتناسب مع الوضع العراقي وتسهم في حل مشكلاته المختلفة، ومن هنا فإن المجتمع المدني يمثل البنية التحتية المدعمة للديمقراطية في الدول والمجتمعات التي حصلت فيها النزاعات، كونه يعمل

على غرس وترسيخ القيم والممارسات الديمقراطية التي تدعم استخدام الأساليب السلمية في التعبير عن الآراء والمطالب للشعب، وبالتالي فإن المجتمع المدني وما يتبناه من معايير يقوم عليها نشاطه من تسامح ومشاركة وإدارة التنوع والاختلاف بالوسائل السلمية، يتوافق مع الديمقراطية من جانب كونها أداة لإدارة الصراع، وقد أسهمت منظمات المجتمع المدني في دعم العملية السياسية في العراق من خلال عملية التنشئة السياسية والاجتماعية عبر غرس القيم والمبادئ في نفوس أعضائها، التي تقوم على المساواة والإنصاف وتقبل الرأي الآخر والتضامن والتعاون والاستقرار وتحمل المسؤولية والاهتمام بالشؤون العامة، مثلما كان المجتمع المدني في العراق دورها في عملية الوعي السياسي لدى المواطنين ثقافياً من خلال القيام بوظائفها الأساسية في المجتمع، وتربويا من خلال الممارسة الديمقراطية والتدريب العملي على الأسس الديمقراطية لمؤسسات المجتمع المدني، فشكلت هذه المؤسسات مصدراً مهما للتنشئة السياسية عبر تدريب الشباب العراقيين على الممارسات الديمقراطية، وتثقيفهم في قواعدها، وبيان أهميتها كونها أحد أسس بناء الدولة الحديثة، وفي هذا الإطار ساهمت مؤسسات المجتمع المدني بتعزيز عملية التحول الديمقراطي وترسيخ قيمها، فكان لها دورها في حركة الاحتجاجات، وعقدت الندوات والورش والمؤتمرات ومقابلات المسؤولين للمطالبة بسن قانون جديد للانتخابات، وبالفعل تحقق ذلك في تشريع قانون انتخابي جديد يمنح الفرصة للقوى والأحزاب الصغيرة من أجل الوصول إلى البرلمان (مرعي ٢٠٢٢، ٢١).

وإن هنالك ارتباطاً وثيقاً بين مشروع بناء الدولة في العراق بعد عام ٢٠٠٣، ومشروع التأسيس للمجتمع المدني، إذ لا يمكن حصول التحول الديمقراطي المنشود في العراق على مستوى نسبة النظام السياسي بدون الاعتماد على تفعيل العمل بمؤسسات المجتمع المدني، ذلك إن تلك المؤسسات هي التي ستعنى بشروط وتفعيل ابعاد الوعي الديمقراطي، كما ان من مهامها الاساسية هو انها ستكون مساهمة بالتنشئة السياسية المجتمعية التي تستجيب لإبعاد مثل هذا التحول وتكون معبرة عن مضامينه، خصوصاً فيما يتعلق بتعميق وزيادة الوعي بمفهوم بناء فكرة الدولة ذاتها، فالتحدي الأكبر الذي يواجه العراقيين في الوقت الراهن بشأن موضوع الدولة لا يتمثل في عملية بناء أجهزة الدولة ومؤسساتها فحسب، ولكن في إعادة تأسيس مفهوم الدولة في وجدانهم وثقافتهم السياسية، بحيث تستقطب الولاء الأسمى للمواطنين بغض النظر عن انتماءاتهم القبلية والعشائرية والعرقية والدينية، بمعنى أن تكتسب الدولة ومؤسساتها الشرعية التي تجعلها بمثابة الإطار السياسي والمؤسسي والقانوني الذي يشمل الجميع ضمن هوية وطنية عراقية تضم في إطارها هويات فرعية، لكن من دون أن تمثل أي منها بديلاً لها، وضمن مفهوم واحد للمواطنة العراقية التي تستند إلى منظومة من الحقوق والواجبات التي تشمل جميع المواطنين العراقيين بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية والطائفية والدينية (البدري و فخر الدين ٢٠٢٢، ٢١٥-٢١٦).

إن الدور المهم للمجتمع المدني في تعزيز التطور الديمقراطي في العراق، ينبع من طبيعة المجتمع المدني وما تقوم به مؤسساته من دور ومهام في المجتمع، لتصبح بذلك بمثابة البنية التحتية للديمقراطية كنظام للحياة واسلوب لتيسير المجتمع، وهذه المؤسسات هي افضل بيئة لممارسة الديمقراطية، إذ تمارس مؤسسات المجتمع المدني في حياتها الداخلية جملة من النشاطات والممارسات الديمقراطية، ومن أهم هذه الممارسات بتنمية المفاهيم والممارسات ذات الطبيعة العامة، والمرتبطة بثقافة الديمقراطية، وتطوير المفاهيم الخاصة بالتداول السلمي للسلطة، واشاعة روح التسامح، وقبول النتائج الانتخابية اياً كانت، ونشر ثقافة الاختلاف وقبول المختلف بغض النظر عن الادوار والمواقع، التي يشغلها هذا الطرف أو ذاك من اطراف اللعبة الانتخابية، وعد المعارضة كقوة ذات دور متمم للعملية السياسية، ومنبراً من منابر القرار السياسي المهم في الدولة الديمقراطية، ومرشحاً رئيساً لدور القيادة في دورات انتخابية لاحقة، ولعل من بين أهم الادوار التي يمكن أن تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني في العراق في مرحلة بناء دولة المؤسسات الدستورية، هو اشاعة الحقوق المدنية السياسية والثقافية، وترسيخ ثقافة المواطنة، واشاعة روح المشاركة المجتمعية، والمسؤولية

في اتخاذ القرارات العامة، فضلاً عن هذا الدور فأن مؤسسات المجتمع المدني هي واحدة من بين اهم الكيانات المسؤولة عن تطوير البنى المجتمعية ذات العلاقة بتقديم السلوك العام في مجالات الاقتصاد والسياسية والاجتماع، ولعل من بين أهم الامور التي تعني بها الديمقراطية السياسية هي ترسيخ قاعدة السلوك المدني، المتمثلة بقبول نتائج الاقتراع اياً كانت بوصفها قرارات غير قابلة للنقض، والاعتراف بالقيادة للطرف الفائز بالاقتراع من ناحية، وحرص الفائز بثقة الاغلبية الانتخابية، على حق الاقلية في الاحتفاظ برأيها واحترام هذا الرأي من ناحية اخرى (الياسري ٢٠٠٨، ٢٠٢-٢٠٣).

وقامت مؤسسات المجتمع المدني بأدوار سياسية متعددة في العراق ومنها دور الوسيط بين الحكومة والمواطنين عبر الوساطة والتوفيق، إذ كانت قنوات اتصال لنقل اهداف ورغبات المواطنين بطريقة سلمية وبناءه وتنسيقها وتبويبها وابلاغها للحكومة لاتخاذ الاجراءات المناسبة لتحقيقها، ودور الرقيب على ما تتخذه الدولة من سياسات عامة، كما انها كانت ولاتزال قنوات مشاركة سياسية التي تتيح لجميع الافراد في المجتمع حق المشاركة في صنع السياسة العامة في البلاد بدون تمييز عرقي أو طائفي أو قومي، كما أنها عملت على معالجة الانقسام والصراع في داخل المجتمع العراقي عبر تدريب الشباب العراقيين على أسس بناء السلام والعمل على تحويل الصراع من خلال تحويل الجوانب السلبية فيه إلى جوانب ايجابية، والعمل على تعميق وتنمية أسس التالف التاريخي وخلق هوية وطنية مشتركة كأساس لبناء دولة المؤسسات عبر التأثير في اطراف هذا الصراع بإيجاد منطقة وسطى ومشتركة بين هذه الاطراف بهدف اقامة سلام دائم والدفع باتجاه استمرار الحياة لا تعطيلها، كما عملت هذه المنظمات على دعم تطبيق المساءلة والشفافية ومظاهر الحكم الصالح والرقابة لتحقيق مبدأ مسائلة الحكومة، ومدى مصداقية تطبيق البرنامج الحكومي، وكذلك مراقبة السلطة والتأثير عليها لتغيير القرارات السلبية واتخاذ القرارات التي تصب في مصلحة المجتمع عبر تهيئة رأي عام ضاغط (سعيد ٢٠١٩، ٢٧٠-٢٧١).

وكان لمؤسسات المجتمع المدني دوراً كبيراً في عملية الإصلاح السياسي، ولاسيما بعد عام ٢٠١٧ ومطالبها المستمرة في تعديل قانون الانتخابات، إذ قامت مؤسسات المجتمع المدني العراقي بتظاهرات ومسيرات وعقد ندوات ومؤتمرات وورش عمل ومقابلة مسؤولين حكوميين ومفوضين من المفوضية العليا للانتخابات مطالبة بسن قانون جديد للانتخابات، لأن القوانين السابقة وتعديلاتها جاءت لترسيخ اقدام القوائم الكبرى مع عدم وصول الأحزاب والمكونات الصغيرة إلى مجلس النواب، لذلك ازداد وعي الجماهير العراقية بضرورة تعديل قانون الانتخابات نحو تمثيل أوسع للشعب العراقي، لذلك شعرت مؤسسات المجتمع المدني العراقية بضرورة اشعار مجلس النواب والحكومة بضرورة اجراء تعديلات على قانون الانتخابات، لأنها صممت على بقاء الأحزاب الكبيرة لتتصدر المشهد السياسي، وعدم وصول مرشحين اكفاء، فضلاً عن غياب المعارضة السياسية في مجلس النواب، لذلك تحركت مؤسسات المجتمع المدني بأكثر من اتجاه ونشاط، وتباينت نشاطاتها في تأطير المشكلة مستهدفة تشكيل وعي سياسي وقانوني لدى الجمهور العراقي بضرورة تغيير القانون أو التعديل على الأقل (الزهيري ٢٠٢١، ٧٨١).

واستطاعت تلك المؤسسات أن تؤثر وتنجح في التأثير على مجلس النواب، وفي الدخول في الاجراءات المطلوبة والضرورية الكفيلة بتشريع قانون انتخابي جديد يسهم في تمثيل اوسع للشعب العراقي عبر اقرار قانون الانتخابات ذو الدوائر المتعددة بدل القانون القديم، وهذا الأمر يعطي الأمل بإمكانية تصحيح مسار التحول الديمقراطي وفق الارادة الشعبية عن طريق مراجعة مواطن الخلل ونقاط الضعف التي عرقلت مسيرة التحول، وابرزها القوانين الضامنة لهذه المسيرة ابتداء من الدستور وصولا إلى قوانين تنظيم العملية الانتخابية الضامنة لتحقيق العدالة والمساواة بين الكتل والأحزاب السياسية وغير المنتظمين، وهذا سينعكس إيجابا على بناء الدولة (الزهيري ٢٠٢١، ٧٨٢).

ومن الأمثلة على مؤسسات المجتمع المدني التي كان لها دور كبير في عملية بناء الدولة بشكل عام والعملية الانتخابية بشكل خاص(شبكة عين لمراقبة الانتخابات والديمقراطية)، إذ راقبت الشبكة كل العمليات الانتخابية في العراق منذ ٢٠٠٥ ولغاية الان، وكانت رؤية الشبكة أن يكون المجتمع العراقي ديمقراطي تعددي تحترم فيه الحقوق والحريات، وسلطات تكتسب شرعيتها من انتخابات حرة نزيهة وفق المعايير الدولية والدستورية والقانونية، ويكون لمؤسسات المجتمع المدني دوراً أساسياً في تطوير المجتمع وتنميته، ويكون تعاون دولي مستمر وتبادل خبرات في مجال ديمقراطية الانتخابات، وتعمل شبكة (عين) على المساهمة في التحولات الديمقراطية في العراق عبر المساهمة في مراقبة الانتخابات بكافة مراحلها وتفاصيلها من خلال تشكيل فرق الرصد والمراقبة، واصدار التقارير والبيانات، واقامة النشاطات الندوات وورش العمل وغيرها من الوسائل التي يكون من شأنها الارتقاء بوعي الناخب وحثه على ممارسة العملية الانتخابية، وعقد ورش التوعية القانونية والحملات الاعلامية وتوزيع المطبوعات الارشادية، واقامة حملات المدافعة والتحشيد والمناصرة لقضايا الديمقراطية وحقوق الانسان، والمناصرة والمدافعة باتجاه اقرار التشريعات الضامنة لنزاهة الممارسة الديمقراطية وحقوق الإنسان وتنفيذها على الوجه الصحيح، والتوعية والتثقيف بأهمية احترام حقوق الإنسان عبر النشاطات المتعددة والمؤتمرات والندوات وورش العمل وغيرها من الوسائل التي يكون من شأنها الارتقاء بثقافة المواطنين والأجهزة والمؤسسات العراقية (عبد ٢٠٢٤، ٤٣٠).

وإن لمؤسسات المجتمع المدني دور كبير في ترسيخ حكم القانون وذلك لتشعبها في كل المفاصل والقطاعات المجتمع، وتشكل هذه المؤسسات حكومة ظل ضاغطة على الحكومة الفاعلة لأجل تصحيح وتعديل سياساتها كي تكون أكثر فاعلية ومقبولية وتحقق رضى المجتمع، لان المجتمع المدني وسيادة القانون يتعاونان بشكل وثيق، إذ تتميز سيادة القانون بخصائص مهمة منها استقلال مختلف فروع الحكومة، وضمان حقوق الفرد، وتحقيق إمكانية تطوره الحر، وفي هذا الاطار اسهم المجتمع المدني في تنبيه المجتمع العراقي إلى مخاطر تغيير بعض القوانين أو استبدالها بقوانين اخرى ومنها محاولة قوى سياسية عراقية قبل سنوات لإلغاء أو استبدال قانون الأحوال الشخصية العراقي لعام ١٩٥٩ بقانون آخر، فانبرت مؤسسات المجتمع المدني العراقي وجهات سياسية أخرى بالضد من هذه المحاولات، ومن أهمها (جمعية الأمل العراقية) مستخدمة وسائل عدة لأجل لفت نظر الرأي العام العراقي لخطورة هذه المحولات والغاء أي تعديلات أو قوانين تتناقض مع مضمونه عن طريق استعمال وسائل عدة ابتداء من الوقفات الاحتجاجية والندوات والمظاهرات والاتصال بالجهات الحكومية والاستعانة بالمنظمات الدولية، وأثمرت جهود هذه المؤسسات بسحب قانون الأحوال الشخصية عام ٢٠١٧ (الزهيري ٢٠٢١، ٧٨٣-٧٨٤)، جدير بالذكر أن هذا القانون آثار جدل مرة أخرة في منتصف عام ٢٠٢٤ بعد خلافات واسعة بشأن تعديلات قانون الأحوال الشخصية في العراق التي رفضتها المنظمات المدنية بشكل قاطع، معتبرين أن القانون يقوم على أساس طائفي.

ويقوم المجتمع المدني في العراق بإدوار مختلفة سياسية ورقابية وتوعية لأجل مكافحة الفساد، ويمكن إجمال تلك الأدوار عبر مساهمة المجتمع المدني في رسم وصياغة السياسات العامة الخاصة بالمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وكذلك صياغة وإصدار القوانين والتشريعات لتنظيم الحياة العامة للأفراد وتجاوز المشاكل وخاصة مشكلة الفساد، وتمارس مؤسسات المجتمع المدني الرقابة الشعبية على العمل الحكومي إضافة إلى القطاع الخاص فهي تراقب وتساهم في عملية التنمية والقضاء على الفساد من خلال العمل على تحقيق التوزيع العادل للموارد، ويستطيع المجتمع المدني مساعدة البرلمان عبر مراقبة عمل الحكومة وإيصال المعلومات المتوفرة عن المسؤولين الفاسدين إلى البرلمان لمساءلتهم، وتعمل مؤسسات المجتمع المدني على نشر ثقافة محاربة الفساد وتوعية المجتمع بها وإظهار تأثيراته على الفرد والمجتمع باستخدام والمشاركة في الندوات والمؤتمرات التي تختص بمحاربة الفساد، والقيام بجهود اعلامية واسعة ومستمرة حول قضايا الفساد من خلال نشر المعلومات عبر وسائل الاعلام وإطلاع الافراد عليها في سبيل

التوعية، وتنمية القيم المناهضة للفساد والدفع باتجاه المشركة في محاربته وتنمية الاحساس بالمواطنة لدى الافراد، وخلق رأي عام ضاغط على مصادر القرار التشريعي والتنفيذي لتفعيل دور هذه المؤسسات في مكافحة الفساد، والزم الدولة بتوفير الإطار التشريعي الملائم الذي يسمح لها بالمشاركة في سن القوانين واللوائح الرقابية (ابراهيم و محمود ٢٠١٨، ١٣١).

وتساهم مؤسسات المجتمع المدني في العراق بالعديد من الأنشطة العامة والاجتماعية والتربوية والثقافية والإعلامية التي تساهم في بناء الدولة، إذ تدعم العملية السياسية والانتقال السلمي للسلطة، كما تعمل مؤسسات المجتمع المدني على توعية المواطنين بالحقوق السياسية مثل التصويت والانتخاب والترشيح للمناصب السياسية، وتعريفهم بمفاهيم الحقوق الدستورية والانتخابية والعامة، وتوضيح علاقة المواطن بالدولة وكيفية التعبير عن حقوقه وواجباته، وتوضيح دور ومهام السلطات الثلاث في الدولة، واعتماد ثقافة اللاعنف ومركزية الرأي، وتستمر مؤسسات المجتمع المدني بالضغط على المؤسسات الحكومية بضرورة القوانين التي تخص حقوق الإنسان، وحققوا نتائج طيبة في السعي لتحقيق الحقوق المدنية والمواطنة العادلة والمتساوية بعيداً عن الانتماءات العرقية والدينية، وبمشاركة فعلية للمرأة، وفي المجال الإعلامي تواصل مؤسسات المجتمع المدني مطالبها المشروعة عبر وسائل الإعلام المتاحة بتخصيص مساحات إعلامية للتعريف بمؤسسات المجتمع المدني، وتشريع قانون يضمن حماية الصحفيين، وتوجيه وسائل الإعلام إلى فهم التعليم العلمي والمساواة ومشاركة المرأة في صنع القرار، والدعوة إلى توجيه وسائل الإعلام إلى كيفية إعادة بناء روح المواطنة، وفي المجال القانوني والقضائي تسعى مؤسسات المجتمع المدني إلى مراقبة حسن تطبيق القوانين والتشريعات والإجراءات المختلفة في الدوائر القضائية ومفاصلها، وتوجيه وسائل الإعلام نحو توضيح إيجابيات وسلبيات التشريعات العراقية مع تطوير أو تعديل التشريعات البديلة، وإعداد برامج قانونية تعمل على توعية المواطن قانونيا (Muhammed & Hafez ٢٠٢٣، ٢١٤٥).

المبحث الثاني
دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز التعايش السلمي في العراق

إن بناء حالة السلم والتعايش في المجتمعات تمثل رغبة متأصلة لدى الإنسان بصرف النظر عن الزمان والمكان، لما يعانيه من حيف وظلم من أخيه الإنسان، بسبب أطماعه وأهوائه أو بسبب تطرفه وتعصبه الأعمى، ولكن لا يمكن الوصول إلى السلم والتعايش من خلال الرغبات فقط، وإنما يتطلب الحال وجود الإرادة الحقيقية المستعدة لقبول التحديات وتجاوزها مهما كانت التضحيات، وهذا الأمر يتطلب جهودا مخلصة ومبدعة في ميادين الفكر السياسي والنظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية تبذلها عقول تتخلى عن مصالحها الضيقة لخدمة المصالح العامة الوطنية والإنسانية، وبدون هذه الإرادة الذي يحملها ستبقى أمنية الإنسان في عيش حياة الرفاهية والأمن والسعادة الناجمة عن حالة السلم والتعايش المجتمعي مجرد رغبة طوباوية (اللطيف و العرداوي ٢٠١٦، ٢٩٩-٣٠٠)، لذلك تقوم مؤسسات المجتمع المدني بأهم وظائفها حينما تتموضع في زاوية احتواء حالات الاحتقان السياسي والاجتماعي، والتنفيس عنها عبر تفجير الطاقات بصورة إيجابية، واعتماد النهج السلمي في اتخاذ المواقف المختلفة، والتعبير العلني عن القناعات المتباينة، فتوفر قناة للمشاركة الاختيارية في المجال العام، مثلما تعمل على نشر قيم احترام العمل الجماعي والعمل التطوعي وقبول الاختلاف والتنوع وإدارة الخلاف بوسائل سلمية في ضوء قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس والصراع السلمي مع الالتزام بالمحاسبة العامة والشفافية (اللطيف و العرداوي ٢٠١٦، ٢٩٢).

لذلك تعد مؤسسات المجتمع المدني من الفاعلون الرئيسيون لترسيخ التعايش السلمي وبناء السلام، ومن المكونات الأساسية والمهمة في المجتمع العراقي، كونها تضم نخب وشرائح واسعة من الأفراد الذين

يسهمون على نحو كبير في تنمية المجتمع، كما تؤدي مؤسسات المجتمع المدني دوراً حيوياً في الحفاظ على المجتمع من الانهيار والانزلاق في الفوضى، والعمل على ترسيخ السلام في المجتمع عبر ممارستها نشاطات وأدوار متنوعة منها نشر الوعي حول السلام وضرورته والتعريف بمخاطر الحرب، وتوعية المجتمع المحلي بضرورة التخلي عن السلاح ومخاطر حمله في الفضاء العام، وبناء قدرات النخب السياسية والإعلامية والمجتمعية حول مهارات، وقيم ومعارف التعايش والتسامح، والتصالح والتضامن والسلام، والمساهمة في خلق وسائل إعلامية بديلة عن إعلام الحرب، وتعزيز إعلام السلام لتكون أداة لنشر ثقافة التعايش وقبول الآخر، وتسهيل التواصل بين الأطراف وخلق بدائل متعددة للحوار السياسي من خلال المشاركة في المفاوضات السياسية وتيسير التوسط بين أطراف التفاوض، والإسهام الفعال في إيجاد سلام عملي على صعيد المجتمعات المحلية من خلال البحث عن أرضية مشتركة لحل النزاعات وتنمية المجتمع على صعيد الدولة (علوان و كاظم ٢٠٢٢، ٥٩٠-٥٩٢).

وتؤدي مؤسسات المجتمع المدني في العراق دوراً حيوياً ومهما في تماسك المجتمع وخلق الانتماء الوطني ومشاعر الوحدة الوطنية بين أفراده الضرورية للمحافظة على بقاء المجتمع وتماسكه وتكامله، وتعمل بشكل فاعل في التثقيف بالقوانين والتشريعات والتنشئة الديمقراطية، وأن تشارك في المصالحة الوطنية وحل النزعات حتى في المجالات البسيطة مثل الأحوال الشخصية والاسرية لتفادي الاضرار الناجمة عن التفكك الأسري، ويمكن أن يكون ذلك عبر اعتماد برامج هادفة ومنظمة باشراك وسائل اعلام متخصصة لبناء الثقة ونبذ الطائفية، لأن التنشئة الديمقراطية الصحيحة تؤسس للاستقرار السياسي في المجتمع والتوافق في الثقافة السياسية بين النخب تساهم في تقريب وجهات النظر وعكس ذلك سيؤدي إلى زعزعة استقرار المجتمع (عثمان ٢٠٢٢، ٨٠٥).

وانطلقت عدة مبادرات لبناء السلم الأهلي في العراق من اهمها مبادرة السلم الأهلي التي اعلنتها مجموعة من الناشطين والمنظمات في الأول من كانون الثاني ٢٠١٢، التي دعت إلى أن يكون العام ٢٠١٢ عاما للسلم الاهلي، ولم يقتصر الأمر على هذه المبادرة بل كانت هناك عدة مبادرات ومشاريع مجتمعية انطلقت في هذا الاتجاه يمكن الاشارة الى بعضها، منها مبادرات لبعض رجال الدين والنشاط الثقافي والاعلامي والاجتماعي لمؤسسة (مسارات للتنمية الثقافية)، ومشروع الاستقرار المجتمعي الذي قام به (مركز دار السلام العراقي) الذي شمل عددا من المحافظات الساخنة واستمر لعدة سنوات، ومبادرات (مركز ادارة التنوع) الذي احتوى مشروع المصالحة والتعايش ورعاية التنوع، ولا يمكن اغفال أو تجاهل أحد أهم المشاريع على المستوى السياسي وهي مبادرة المصالحة الوطنية التي استمرت عدة سنوات وصرفت عليها أموال طائلة، إلا أنها لم تنتج ثمرات ملموسة في مشروع السلم الاهلي يمكن التأسيس عليها والانطلاق بها نحو افق اكثر ثباتا (الزهيري ٢٠٢١، ٧٨٨).

لذلك فأن مؤسسات المجتمع المدني هي الوسيط التفاعلي لتعزيز الحوار والتعايش السلمي بين أفراد المجتمع العراقي الواحد، لكونها تقوم على مبدئ القفز على العصبة العرقية والطائفية والمناطقية والحزبية فهي تعد بيئة خاصة متحررة من السعي وراء السلطة والحكم، كونها خاضعة لثقافة مدنية تسعى لقبول الآخر والتعايش والسلام والوئام، وهنا تبرز أهمية مؤسسات المجتمع المدني كونها وسيطاً تعبوياً بين الفرد والمجتمع وما بين المواطن والدولة، بإضافة إلى ذلك أهمية الدور الذي تؤديه مؤسسات المجتمع المدني في تكريس مبادئ المواطنة وتجسيد قيم التطوع ونشر ثقافة التضامن والعمل للمصلحة العامة، وتعزيز التفاهم بين الأفراد (صالح ٢٠٢٤، ١٣٧-١٣٨).

وتعمل مؤسسات المجتمع المدني في مراحل العنف والصراع على الصعيد المجتمعي لتشجيع الاتصال والمصالحة بين الأطراف المتنازعة، وتشجيع المبادرات التجارية والثقافية بينهم، واعتمدت العديد من الوسائل، منها تقديم المشورة السياسية لعدد من القوى السياسية والأطراف المختلفة، وإقامة الورش

الحوارية من أجل تقريب وجهات النظر بينها، وبناء الشراكات مع المجموعات المحلية، وتطوير البرامج والمشروعات الخاصة ببناء السلام، كما عملت على التثقيف في مجال القضايا المتعلقة بالسلم الاجتماعي، ونشر ثقافة الحلول السلمية والمدنية للمشكلات الاجتماعية، وذلك من خلال العديد من الوسائل كالإعلام والفنون والفعاليات الثقافية والورش الحوارية، ولا سيما تلك التي تركز على الشباب والشخصيات المؤثرة مجتمعيا، وهذه البرامج قد عملت عليها منظمات عديدة، مثل (جمعية الأمل العراقية، ومنظمة الفردوس) وفرق السلام التطوعية المنتشرة في عدة محافظات عراقية (مرعي ٢٠٢٢، ٢٢).

ولمؤسسات المجتمع المدني دور كبير في محاربه التطرف بكل إشكاله وترسيخ التعايش السلمي ونشر ثقافة الاعتدال وتقبل الأخر، وتقبل الآراء الهادفة لبناء البلد لا على أي أساس قومي أو مذهبي أو عرقي أو اثني، بل يمكن القول أن أساس تأسيس هذه المؤسسات تم على أساس أنساني بحت كما هو اليوم في عملها في تقديم كل المساعدات الممكنة لكل العراقيين بدون استثناء ودون أي أساس سوى الإنساني منها، وأن أهم الأدوار التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني ترسيخ القيم والمبادئ بين الأفراد الأعضاء وغير الأعضاء من خلال النشاطات المختلفة التي تقوم بها، فضلاً عن خلق القيم المثالية والانتماء والولاء والتعاون والتضامن والقدرة على تحمل المسؤولية، وتنقل هذه القيم لبقية أفراد المجتمع بوسائل متعددة، وتسعى إلى تعزيز روح المبادرة بين الأفراد، ما يقود إلى طرح وابتكار مقترحات الخلاقة تعزز بناء قدرات المجتمع بصورة كلية (الكشفي و شويخ ٢٠٢٢، ٣٣٧-٣٣٨).

فضلاً عن قدرة هذه المؤسسات على احترام حرية الفرد والمجموعات، إذ لا يتغول عليها أحد بسبب معتقده أو مذهبه، وهذا معيار أساسي في تكوين المجتمع المدني، إذ تعمل على حماية الفرد ومعتقده وتمثل مظلة قانونية للجميع، وهي حامية للآخر لا مكان فيها للعنصرية والتطرف والغلو ولا مكان فيها للإقصاء والتهميش للآخرين، ويضاف إلى ذلك احترام حقوق الإنسان السياسية والمدنية من حيث دعم وتعزيز حقوق الفرد الأساسية بغض النظر عن جنسه أو عرقه أو دينه أو معتقده السياسي أو مذهبه، فهي تؤدي دوراً أساسياً في حماية الحريات العامة وحقوق المواطنين، وبالتالي لا مجال فيها للتطرف والغلو لأن من أهم أساسياتها هو معيار الاعتدال والتوازن، وتساهم أيضا في عملية نشر الوعي والثقافة المتوازنة المعتدلة من أجل ضمان حريات وحقوق المواطنين وإعلاء مبادئ المساواة وإرساء العدل في الواجبات، وهذا بحد ذاته يكفل للدولة والوطن مستويات عالية من الأمن والاستقرار وترسخ التعايش السلمي، وإن وجود مؤسسات مجتمع مدني فاعلة تسهم في توسيع قاعدة المشاركة السياسية، وتعميق مستويات الديمقراطية وتعميق المشاركة المجتمعية على أسس قانونية ومشروعة، وهذا بحد ذاته دور مهم في عملية التنشئة التي تقوم بها هذه المؤسسات في بناء مجتمع واعي سياسياً وديمقراطياً، إذ يمارس فيه كل فرد حقوقه وحرياته دون الاعتداء على الآخرين والدولة (الكشفي و شويخ ٢٠٢٢، ٣٣٨-٣٣٩).

ومارست مؤسسات المجتمع المدني في العراق دوراً حيوياً هاماً وواسعاً في تحسين الامن الانساني الذي يعد مرتكزا هاما لبناء السلام وتحقيق التعايش السلمي من خلال التخفيف عن ابناء المجتمع العراقي في ظل عجز الدولة عن توفير متطلبات الحياة، إذ تعرضت الهياكل الرسمية للدولة الاقتصادية والاجتماعية والصحية إلى التدمير الذي أثر بشكل كبير على ادائها لمهامها، وقد تحملت مؤسسات المجتمع المدني جزء من اعادة هذه الخدمات بهدف التخفيف من معاناة افراد هذا المجتمع الذي تعرض للحروب والحصار طوال عدة عقود الحروب من خلال التعامل مع معطيات المرحلة التي تلت النزاعات المسلحة عبر محاولة التأثير على محركات الصراع، وبيان الاثار السلبية لهذا الصراع، وجمع الاطراف على طاولة المفاوضات والوصول إلى اتفاق سلام، وبذل الجهود لمتابعته والحفاظ على هذا الانجاز، كما انها عملت على ايجاد مساحات بديله عن الدولة للتعبير عن القضايا والمطالب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إذ اصبحت الملجأ الذي يتوجه إليه المواطنين وحلقة الوصل بينهم وبين الدولة، واصبح هناك اعتراف متزايد بان مؤسسات المجتمع المدني

طرف حيوي في حلبة الصراع وبناء السلام وتحقيق التعايش بين مكونات المجتمع العراقي لقدرتها على دفع الافراد للتكيف مع اوضاع ما بعد الصراعات (زكي ٢٠٢٢، ٢١٩).

لذلك شاركت مؤسسات المجتمع المدني في عمليات بناء السلام وتكريس التعايش السلمي في العراق منذ عام ٢٠١٧ أثناء عمليات التحرير من (تنظيم داعش الإرهابي)، وعملت على تكريس وغرس مبادئ السلام والعمل على تذويب وأزاله الأفكار التطرف والطائفية والخطاب الكراهية التي جاء بها التنظيم الإرهابي وخلق بيئة مجتمعية أكثر أمان واستقرار، وبعد النصر توفرت مساحة آمنة للشباب والعاملين بهذا النشاط على تكريس قيم السلام بتنظيم المبادرات السلام المجتمعية التي تضمنت عدد من الشباب الناشطين من مختلف المحافظات العراقية، وتقوم هذه المبادرات على نشر رسالة السلام على أنماط مختلفة من الفعاليات منها الجلسات الحوارية التي تحمل مبادئ أسس التعايش السلمي بين المكونات كافة في المجتمع بالتعاون مع الرجال الدين والشباب من مختلف المذاهب والأديان فضلاً عن وجهاء المجتمع وشيوخ العشائر والمحافظين، فضلاً عن ذلك المبادرات التطوعية التي تعمل على رفع الإنقاذ، وبناء الدور المدمرة جراء عمليات التحرير والحرب، وإعادة ترميم الجزء المدمر من المساجد والكنائس الخلق بيئة امنه وأكثر استقرار (عبدالله ٢٠٢١، ٧-٨).

وهناك العديد من المنظمات المحلية والفرق الشبابية التي عملت على تمكين النساء الأرامل والمتعففات اللواتي فقدن معيلهن بسبب الحروب والصراعات، إذ عملت هذه المنظمات والفرق الشبابية على تمكينهن اقتصادياً واعتمادهن على أنفسهن عبر دعمهن وتمويلهن ببعض المشاريع الاقتصادية الصغيرة كفتح مشاغل للخياطة والأعمال اليدوية، ودعمهن لوجستياً ومادياً وتزويدهن ببعض المعدات والأدوات لغرض تمكينهن اقتصادياً (عبدالله ٢٠٢١، ٨).

وكان الدور المجتمع المدني في العراق ولاسيما في مدينة الموصل العون الأكبر للفئات الهشة ولاسيما في الازمات منها أزمة وباء كورونا وما رافقها من حجر صحي، إذ قامت العديد من هذه المنظمات بدعم الفئات الهشة من الفقراء والمحتاجين وذوي الاحتياجات الخاصة والايتام بتوفير الطعام والملابس والدعم المادي والمعنوي لهم، وكذلك توفير الاجهزة والمعينات لذوي الاحتياجات الخاصة من توفير كراسي للمعاقين، وادوية وعلاج لجميع الامراض بما فيها المزمنة وحملات رفع الانقاض وبناء وترميم البيوت المهدمة، وكذلك الحملات التوعوية والتثقيفية والترفيهية للأطفال والنساء وحملات مناهضة النساء من العنف بجميع اشكاله، فضلا عن توزيع المساعدات الإغاثية للعوائل المتعففة وتأمين غذائي وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي لهم، كذلك توفير فرص عمل بشكل دائمي للعوائل الفقيرة من مثل أعمال الخياطة والتطريز ودورات للمرأة وتوفير عمل للشباب العاطلين عن العمل، كما كان لمؤسسات المجتمع المدني الدور الكبير للنازحين والمهجرين داخل العراق، وذلك بتوفير المواد اللازمة لهم وحمايتهم وذلك ببناء المخيمات وتوفير المستلزمات الطبية والوقائية والعلاجية (محمد ٢٠٢٤، ٦١).

وساهمت مؤسسات المجتمع المدني في مد يد العون ومساعدة الفئات المهمشة من النازحين واللاجئين، ومن الجمعيات التي شاركت في حماية حقوق الانسان ومنع انتهاكها (جمعية مراقبة حقوق الانسان العراقية) التي مقرها كربلاء، والاهداف التي تسعى اليها ترسيخ الإيمان بحقوق الأفراد وحرياتهم الاساسية وحق الشعوب في تقرير مصيرها، وتوثيق الانتهاكات والخروقات التي يتعرض لها، وحقوق السكان وبشكل ميداني، وبالأخص الخروقات المتعلقة بالنزوح القسري للسكان، وحث الجهات المسؤولة على التصدي للانتهاكات، ويعد المجتمع المدني شريكاً أساسياً في تنفيذ الخطة الوطنية لحقوق الانسان سواء ما يتعلق بالدور المباشر المنوط بها في اطار مهماتها التي رسمتها لنفسها، أو برامجها الجارية والمستقبلية، كما تعد اداة مهمة في الحوار الاجتماعي (محمود و محمد ٢٠٢٣، ٢٢-٢٣)، وأن اغلب المؤسسات غير الحكومية تهتم بمعالجة آثار الارهاب من خلال الاهتمام ومساعدة النازحين وايوائهم في مخيمات خاصه وتقديم الطعام وكل

الاحتياجات الضرورية لهم، فضلاً عن قيام المجتمع المدني بتنظيم تظاهرات وتنظيم وقفات احتجاجية ضد الإرهاب، بالإضافة إلى ذلك تؤمن بأن لأي مجتمع ركائز قوية لبناء الديمقراطية وتحقيق العدالة الاجتماعية ومساعدة ابناء الشعب على تحقيق أمانيهم، وتطلعاتهم المشروعة من خلال التأثير الايجابي على السياسات العامة في المجالات التربوية والصحية حقوق الانسان ودعم سياسة مكافحة الفساد وغير ذلك من المجالات التي تدعم التعايش المجتمعي (اللطيف و الشافعي ٢٠٢٣، ٧٥).

وتأتي أهمية مؤسسات المجتمع المدني كونها لا تقوم إلا على أساس المواطنة والديمقراطية والتعايش، لذلك تتعدد ادوارها ومهامها في مواجهة الإرهاب بتعددها وتنوعها وانتشارها في المجتمع عبر المشاركة في وضع وتخطيط استراتيجيات وبرامج وخطط لمواجهة الإرهاب في المجالات الفكرية والثقافية والفنية والاجتماعية للتأكيد على علاقة الشراكة بين الحكومة والمجتمع المدني ابتداءً من التخطيط إلى التنفيذ وانتهاء بالتقييم، مما يتطلب شكلاً جديداً من الإدارة العامة تضمن مشاركة هذه المؤسسات في عملية تطوير السياسات العامة للدولة وفي صياغة التشريعات وفي صنع القرار، وتنفيذ استراتيجيات التنمية ومواجهة الإرهاب، ورصد وتشخيص مؤشرات الإنذار المبكر في المجتمع، بحكم انتشار مؤسسات المجتمع المدني في كافة انحاء الوطن واحتكاكها اليومي بالمواطنين والاحداث، وقدرتها على رصد التغييرات التي تعطي مؤشرات انذار لتنامي الافكار المتطرفة، ونشر ثقافة التسامح والاستنارة من خلال أنشطتها المتنوعة فإنها تساهم بشكل حقيقي في تحصين المواطنين ضد التطرف، وتشجيع برامج وانشطة نشر ثقافة الحوار واحترام الرأي والرأي الآخر، ونبذ ممارسات الاقصاء والتهميش ضد أي مجموعة عرقية أو اجتماعية، ونشر ثقافة إنماء الحس الوطني والوحدة الوطنية لدى المواطن، وتقليل المسافات وردم الهوة وتخفيف الصراعات الموجودة في المجتمع بين كافة طوائفه من خلال توفير أجواء مناسبة وآمنة للنقاش والحوار المجتمعي لحل كافة المشكلات (أحميد و عجيل ٢٠٢٠، ٧٠-٧١).

وتعمل مؤسسات المجتمع المدني على تحسين الاحوال الاقتصادية بالاعتماد على خطة واقعية من أجل تحقيق اقتصاد مستدام وفعال للشريحة الفقيرة عبر العمل على التعجيل بإنعاش الاقتصاد ما بعد النزاع، بحيث يتولد من السلام عائدات هامة للسكان مثل اصلاح الاراضي وتقليل البطالة وتحسين ادارة الموارد الطبيعية وتوفير التمويل من اجل التنمية، هذه الأهداف تؤدي إلى الحفاظ على الاستقرار الداخلي، وحل الخلافات بطرق سلمية ما يزيد من تماسك الشعوب والافراد فيما بينهم، ويحقق الاندماج والتعايش السلمي والثقة في المؤسسات الوطنية، كما يعمل على زيادة الشعور بالوحدة الوطنية نتيجة توفر مختلف متطلبات التنمية والنهوض بالاقتصاد بما يحقق الوحدة ويتجاوز النزاع، لذلك أن المجتمع المدني في العراق ضرورة قصوى فهو يساعد على امتصاص التوترات الناجمة عن الاختلافات العرقية والدينية والطائفية والمناطقية والحزبية وغيرها، وذلك من خلال تركيزه على المواطنة، إذ تكون علاقة الفرد مع غيره من الافراد والجماعات وحتى علاقة جماعة ما بغيرها، على اساس الانتماء لوطن واحد وليس لأي من الاعتبارات أو الانتماءات الثانوية، وعلى اساس التساوي في الحقوق والواجبات والفرص وفي الخضوع للقانون والامتثال لأحكامه وهذا أساس التعايش السلمي (المجيد ٢٠٢٢، ١٣٠-١٣١).

ولا يقتصر عمل مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز التعايش السلمي أثناء الحرب وبعد الصراع، بل تشمل أوقات السلم، ولاسيما في المناسبات الدينية، إذ هناك العديد من الصور والشواهد التي تؤكد التلاحم الاجتماعي والتعايش السلمي والتعاون بين طبقات المجتمع في المناسبات الدينية، وأن العدالة الاجتماعية والتكافل الاقتصادي والتعايش السلمي تحققا على نحو جلي وواضح أيام الزيارة الأربعينية، إذ استطاعت بعض المؤسسات المجتمع المدني أن توظف عملها أثناء أيام زيارة الأربعين في خدمة الزائر، وبعضها هيأ وعد كل الظروف خلال عام كامل ليكون على نحو مواز لما تقدمه المواكب والهيئات الحسينية من خدمات أثناء الزيارة المباركة، فـ المجتمع المدني لديها خطوات كبيرة في تقديم الخدمة للزائر خلال زيارة الأربعين،

فمن هذه المنظمات افتتحت مواكب على طريق الزائرين تقدم المأكل ثلاث وجبات على مدار اليوم يصل إلى عشرة أيام خلال زيارة الأربعين، ويصل المبلغ المقدم من المؤسسة إلى الملايين من أجل خدمة الزائر حتى ان بعضها يجمع المبالغ من خلال صناديق موزعة على الطرقات والأسواق وتجمع خلال موسم الزيارة لتقديم هذه الخدمة العظيمة (الشمري و شاكر ٢٠٢٢، ٣٤٦-٣٤٨).

إن هدف هذه المؤسسات بناء مجتمع مدني عصري يؤمن بالتعددية والمساواة واحترام الحقوق، والتعايش السلمي والمساواة في الحقوق والواجبات دون تمييز أو تفرقة، بحيث يشعر المواطن بأنه ينتمي إلى وطن وليس إلى اقلية دينية أو مذهبية أو عرقية، وعملت هذه المؤسسات على تحقيق ذلك من خلال تبني الديمقراطية ونشر الوعي بالحقوق والواجبات بين أبناء المجتمع العراقي دون أي تمييز بين افراد المجتمع، والعمل على معالجة أوضاع ما بعد النزوح، والابتعاد عن الولاءات الطائفية والقبلية الفرعية وان يكون الولاء لدولة المؤسسات وصولاً إلى حالة السلم الأهلي الاجتماعي، وأن يكون المجتمع وسيلة لتأكيد الوحدة الثقافية من خلال اقرار مبدأ التعايش ما بين الثقافات المتباينة على اساس قاعدة المساواة الاجتماعية بين الاطراف الداخلة ضمن عملية التفاعل الاجتماعي، دون أن تعاني أياً منهما الحرمان جراء التعصب أو التمييز العرفي في مجتمع سياسي كبير اسمه الدولة، وأن من الأمور التي قامت بها هذه المؤسسات هي تدريب الافراد وتعميق مشاركتهم في الحياة السياسية من خلال المؤتمرات والندوات والورش التي اهتمت بنشر وترسيخ القيم والافكار والممارسات الانسانية، والوقوف إلى جانب النازحين وتوفير كل ما يحتاجون اليه في مناطق نزوحهم، واعادة تأهيلهم ومعالجة الافكار المتطرفة التي قد يحملها قسم منهم، ودمجهم في الحياة العامة ليكونوا عناصر فاعلة لتحقيق السلام والاستقرار (سعيد ٢٠١٩، ٢٧٣).

إن عملية ترسيخ مبادئ التعايش السلمي يعد واجباً ينبغي على مؤسسات المجتمع المدني تعزيزه والإيمان بجوهره، فإذا كان التعايش السلمي يشير إلى التوافق والوئام بين مكونات المجتمع المختلفة في الانتماء والتوجهات، فأن ما يجمع تلك المكونات هو الثوابت والمصالح المشتركة بينهم، وهذا التعايش يستمد وجوده عبر تفعيل هذه الثوابت والمصالح وتغليبها على الخلافات والتوترات والنزاعات بغية إيجاد نظام عمل فعلي يقوم في جوهره على اساس التزام كافة أطراف المجتمع ومكوناته بمبادئ احترام الآخر حتى وإن كان مختلف، والابتعاد عن سياسات الإقصاء والعنف وتهميش الآخر، وهذا سيحل الكثير من المشاكل والمعوقات التي تصنع النزاعات وتؤججها (زكي ٢٠٢٢، ٢١٩-٢٢٠).

الخاتمة:

تعد مؤسسات المجتمع المدني بمكانة حلقة وصل بين المؤسسات الحكومية والرأي العام، ومهمتها الأساسية مراقبة عمل دوائر الدولة، والمساعدة في عملية النهوض ببناء الدولة واستقرارها، كما أن أحد أهم الأدوار المهمة لهذه المؤسسات هو تقوية روابط الانتماء وتعزيز ثقة المواطن بالدولة، لأن مثل هذه المؤسسات قد تم استحداثها أساسا لحماية حقوق المواطن، لذلك فإن المجتمع المدني يمثل البنية التحتية المدعمة للديمقراطية في الدول والمجتمعات التي حصلت فيها النزاعات، كونه يعمل على غرس وترسيخ القيم والممارسات الديمقراطية التي تدعم استخدام الأساليب السلمية في التعبير عن الآراء والمطالب للشعب، وبالتالي فإن نشاطات المجتمع المدني مبنية على التسامح والمشاركة وإدارة التنوع والاختلاف بالوسائل السلمية، وقد أسهمت مؤسسات المجتمع المدني في دعم العملية السياسية في العراق عبر غرس القيم والمبادئ العادلة في نفوس أعضائها، إذ هنالك ارتباط وثيق بين مشروع بناء الدولة في العراق بعد عام ٢٠٠٣، ومشروع التأسيس للمجتمع المدني، ولا يمكن حصول التحول الديمقراطي المنشود في العراق دون الاعتماد على تفعيل العمل بمؤسسات المجتمع المدني، ذلك إن الأخير هي التي ستعنى بشروط وتفعيل بناء الدولة، لذلك قامت بأدوار سياسية متعددة في العراق ومنها دور الوسيط بين الحكومة والمواطنين من خلال الوساطة والتوفيق، إذ كانت قنوات اتصال لنقل أهداف ورغبات المواطنين بطريقة سلمية وبناءه وتنسيقها وتبويبها

وإبلاغها للحكومة لاتخاذ الإجراءات المناسبة لتحقيقها، ودور الرقيب على ما تتخذه الدولة من سياسات عامة، كما أنها كانت ولاتزال قنوات مشاركة سياسية التي تتيح لجميع الأفراد في المجتمع حق المشاركة في صنع السياسة العامة في البلاد دون تمييز، وعملت على معالجة الانقسام والصراع داخل المجتمع العراقي عبر تدريب الشباب العراقيين على أسس بناء السلام والعمل على تحويل الصراع من خلال تحويل الجوانب السلبية فيه إلى جوانب إيجابية، وخلق هوية وطنية مشتركة كأساس لبناء دولة المؤسسات، وتعمل مؤسسات المجتمع المدني على نشر ثقافة محاربة الفساد وتوعية المجتمع بها، وتنمية القيم المناهضة للفساد والدفع باتجاه محاربته، وتدعم العملية السياسية والانتقال السلمي للسلطة، كما تعمل مؤسسات المجتمع المدني على توعية المواطنين بالحقوق السياسية مثل التصويت والانتخاب والترشيح للمناصب السياسية، وتعريفهم بمفاهيم الحقوق الدستورية، وتؤدي دوراً حيوياً ومهما في تماسك المجتمع وخلق الانتماء الوطني ومشاعر الوحدة الوطنية بين أفراده للمحافظة على بقاء المجتمع وتماسكه وتكامله، ولمؤسسات المجتمع المدني دور كبير في محاربه التطرف بكل إشكاله وترسيخ التعايش السلمي ونشر ثقافة الاعتدال وتقبل الأخر، ومارست دوراً حيوياً في تحسين الامن الانساني الذي يعد مرتكزا هاما لبناء السلام وتحقيق التعايش السلمي، لذلك شاركت مؤسسات المجتمع المدني في عمليات بناء السلام منذ عام ٢٠١٧ أثناء عمليات التحرير من (تنظيم داعش الإرهابي)، وعملت على تكريس وغرس مبادئ السلام والعمل على تذويب وأزاله الأفكار التطرف والطائفية والخطاب الكراهية التي جاء بها التنظيم الإرهابي وخلق بيئة مجتمعية أكثر أمان واستقرار، وساهمت في مد يد العون ومساعدة الفئات المهمشة عبر الاهتمام ومساعدة النازحين اللاجئين وايوائهم في مخيمات خاصه وتقديم كل الاحتياجات الضرورية لهم، ولا يقتصر عمل مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز التعايش السلمي أثناء الحرب وبعد الصراع، بل تشمل أوقات السلم، ولاسيما في المناسبات الدينية.

المصادر باللغة العربية:

١. العادلي، حسين درويش. ٢٠٠٧/٣/١٥. دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز الحوار والتعايش المجتمعي. المؤتمر المدني للوحدة المدنية. بغداد.
٢. الدباغ، زياد سمير،٢٠١٨ . آليات تعزيز عمل مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الصالح. مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية. جامعة الكوفة. النجف الأشرف. المجلد١٠. الجزء١. العدد٣٦.
٣. مرضي، كرار إسماعيل محمد، ٢٠٢٤. العلاقة بين بناء الدولة الحديثة وبناء المجتمع المدني في العراق بعد العام ٢٠٠٣. مجلة مركز دراسات الكوفة. جامعة الكوفة. النجف الأشرف. المجلد١. الجزء١. العدد٧٤.
٤. مرعي، مثنى فائق، ٢٠٢٢. دور منظمات المجتمع المدني في مرحلة ما بعد النزاع: العراق نموذجاً. المجلة الدولية للسياسات العامة في مصر. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. مصر. المجلد١. العدد٢.
٥. البدري، مجيد حميد شهاب، وفاطمة علي عبد الرضا فخر الدين. ٢٠٢٢. الابعاد المستقبلية لمشروع بناء أسس المجتمع المدني والسلم الأهلي في العراق (مؤشرات القوة وعوامل الضعف). مجلة ادأب الكوفة. جامعة الكوفة. النجف الأشرف. العدد٥٢.
٦. الياسري، علي عبد العزيز.٢٠٠٨. العراق الجديد وجدلية العلاقة بين المجتمع المدني والامن في اطار البناء الديمقراطي. مجلة دراسات دولية. جامعة بغداد. بغداد. العدد٣٨.
٧. سعيد، قاسم علوان. ٢٠١٩. منظمات المجتمع المدني وبناء السلام في العراق بعد عام ٢٠٠٣. مجلة تكريت للعلوم السياسية. جامعة تكريت. صلاح الدين. العدد٣.
٨. الزهيري، فلاح خلف كاظم. ٢٠٢١. المجتمع المدني وبناء الدولة العراقية ما بعد ٢٠٠٣ التمكين وحدود الشراكة الوطنية. مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية. جامعة وأسط. وأسط. المجلد١٣. العدد٣.
٩. عبد، احمد عبد علي محمد علي. ٢٠٢٤. رقابة منظمات المجتمع المدني على الانتخابات العراقية نماذج مختارة. المجلة السياسية والدولية. الجامعة المستنصرية. بغداد. العدد٥٩.
١٠. ابراهيم، ياسر علي، وعدنان عبد الامير مهدي محمود. ٢٠١٨. دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد في العراق بعد العام ٢٠٠٣. قضايا سياسية. جامعة النهرين. بغداد. العدد٥٥.

١١. عبد اللطيف، سامر مؤيد، وخالد عليوي جياد العرداوي. ٢٠١٦. الطائفية واثرها في بنية المجتمع المدني: مقاربة لترسيخ حالة التعايش السلمي في العراق. مجلة أهل البيت. جامعة اهل البيت. كربلاء المقدسة. العدد٢٠.
١٢. علوان، محمد حميد، وشيرين محمد كاظم.٢٠٢٢. الخدمة الاجتماعية وبناء السلام في المجتمع العراقي دراسة ميدانية في منظمات المجتمع المدني. مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية. جامعة وأسط. وأسط. المجلد٢. العدد٤٥.
١٣. عثمان، عادل حمزة. ٢٠٢٢. دور منظمات المجتمع المدني في تنمية الوعي القانوني في العراق. مجلة كلية التراث الجامعة. كلية التراث الجامعة. بغداد. العدد٣٣.
١٤. صالح، بشرى محمود. ٢٠٢٤. دور منظمات المجتمع المدني في ترسيخ قيم المواطنة في المجتمع العراقي. مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية. الجامعة المستنصرية. عدد خاص لمؤتمر الرابع عشر (مواجهة التطرف في ظل الازمات العالمية الراهنة)، بغداد.
١٥. الكشفي، عبد الكريم جعفر، وهادي حسن شويخ. ٢٠٢٢. الدور الحكومي ومنظمات المجتمع المدني في زيارة الأربعين. مجلة السبط. العتبة الحسينية المقدسة. كربلاء المقدسة. المجلد٨. العدد٤.
١٦. الدباغ، زياد سمير زكي. ٢٠٢٠. مؤسسات المجتمع المدني وبناء التعايش السلمي في الموصل. المجلة السياسية والدولية. الجامعة المستنصرية. بغداد. العدد٤٣.
١٧. عبدالله. نور الهدى سعد. ٢٠٢١. دور الشباب في عمليات بناء السلام في العراق. مركز البيان للدراسات والتخطيط. بغداد.
١٨. محمد، باسمة فارس. ٢٠٢٤. المسؤولية الاجتماعية لمنظمات المجتمع المدني في حماية الفئات الهشة دراسة تحليلية اجتماعية. مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية. جامعة وأسط. وأسط. المجلد١٦. العدد٤. الجزء٢.
١٩. محمود، عدنان عبد الكريم، وطه جسام محمد. ٢٠٢٣. المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني ودورها في حماية النازحين والمهجرين. مجلة بلاد الرافدين للعلوم الانسانية والاجتماعية. كلية بلاد الرافدين الجامعة. العراق. العدد١.
٢٠. عبد اللطيف، سامر مؤيد، وضرغام رشيد نوري الشافعي. ٢٠٢٣. دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق العدالة الاجتماعية. مجلة رسالة الحقوق. جامعة كربلاء. كربلاء. المجلد١٥. العدد٣.
٢١. أحميد، حازم صباح، وعماد وكاع عجيل. ٢٠٢٠. منظمات المجتمع المدني ودورها في مكافحة التطرف في العراق. مجلة العلوم القانونية والسياسية. جامعة ديالى. ديالى. المجلد٩. العدد١.
٢٢. عبد المجيد، اياد طارق. ٢٠٢٢. دور المجتمع المدني في عمليات بناء السلام في مناطق ما بعد النزاع دراسة تأصيلية تحليلية العراق انموذجا. مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية. المجلد ملحق العدد الثاني حزيران ٢٠٢٢. العدد الخاص بوقائع مؤتمر جامعة الانبار العلمي الثاني ٢٣-٢٤أذار/مارس.
٢٣. الشمري، امير احمد رحيم، ومصطفى محسن شاكر. ٢٠٢٢. منظمات المجتمع المدني ودورها في تقديم الخدمات أثناء زيارة الأربعين في كربلاء المقدسة نماذج مختارة. مجلة الاربعين. العتبة الحسينية المقدسة. كربلاء المقدسة. المجلد خاص ببحوث المؤتمر العلمي الدولي السادس لزيارة الأربعين. الجزء٣.

المصادر باللغة الانكليزية:

1. Abdul Latif, Samer Mu'ayyad, and Dhurgham Rashid Nouri Al-Shafi'i. 2023. The Role of Civil Society Organizations in Achieving Social Justice. Risalat Al-Huqooq Journal. University of Karbala. Karbala. Volume 15, Issue 3.
2. Abdul Latif, Samer Mu'ayyad, and Khaled Aliwi Jiyad Al-Ardawi. 2016. Sectarianism and Its Impact on the Structure of Civil Society: An Approach to Establishing Peaceful Coexistence in Iraq. Ahl al-Bayt Journal. Ahl al-Bayt University. Karbala. Issue 20.
3. Abdul Majeed, Ayad Tariq. 2022. The Role of Civil Society in Peacebuilding Processes in Post-Conflict Areas: An Analytical and Fundamental Study, Iraq as a Model. Anbar University Journal for Humanities. Volume Supplement, Issue 2, June 2022. Special Issue on the Proceedings of the Second Anbar University Scientific Conference, March 23-24.
4. Abdul, Ahmed Abdul Ali Muhammad Ali. 2024. Civil Society Organizations' Monitoring of the Iraqi Elections: Selected Models. Political and International Journal. Al-Mustansiriya University. Baghdad. Issue 59.
5. Abdullah, Nour Al-Huda Saad. 2021. The Role of Youth in Peacebuilding Processes in Iraq. Al-Bayan Center for Studies and Planning. Baghdad.

6. Ahmad, Hazem Sabah, and Imad Wakaa Ajeel. 2020. Civil Society Organizations and Their Role in Combating Extremism in Iraq. Journal of Legal and Political Sciences. University of Diyala. Diyala. Volume 9, Issue 1.
7. Al-Adly, Hussein Darwish. March 15, 2007. The Role of Civil Society Organizations in Promoting Dialogue and Community Coexistence. Civil Conference for Civil Unity. Baghdad.
8. Al-Badri, Majeed Hamid Shihab, and Fatima Ali Abdul-Ridha Fakhr al-Din. 2022. Future Dimensions of the Project to Build the Foundations of Civil Society and Civil Peace in Iraq (Indicators of Strength and Weaknesses). Adab al-Kufa Journal. University of Kufa. Najaf. Issue 52.
9. Al-Dabbagh, Ziad Samir, 2018. Mechanisms for Strengthening the Work of Civil Society Institutions in Achieving Good Governance. Kufa Journal of Legal and Political Sciences. University of Kufa. Najaf. Volume 10, Part 1, Issue 36.
10. Al-Dabbagh, Ziyad Samir Zaki. 2020. Civil Society Institutions and Building Peaceful Coexistence in Mosul. Political and International Journal. Al-Mustansiriya University. Baghdad. Issue 43.
11. Al-Kashfi, Abdul Karim Jaafar, and Hadi Hassan Shuwaikh. 2022. The Role of Government and Civil Society Organizations in the Arbaeen Pilgrimage. Al-Sabt Journal. Al-Abbas Holy Shrine. Karbala. Volume 8, Issue 4.
12. Al-Shammari, Amir Ahmed Rahim, and Mustafa Mohsen Shaker. 2022. Civil Society Organizations and Their Role in Providing Services During the Arbaeen Pilgrimage in Karbala: Selected Models. Al-Arbaeen Journal. Al-Hussainiya Holy Shrine. Karbala. Special Volume on the Research of the Sixth International Scientific Conference on Arbaeen Pilgrimage, Part 3.
13. Alwan, Muhammad Hamid, and Shireen Muhammad Kazim. 2022. Social Service and Peacebuilding in Iraqi Society: A Field Study in Civil Society Organizations. Lark Journal of Philosophy, Linguistics, and Social Sciences. University of Wasit. Wasit. Volume 2, Issue 45.
14. Al-Yasiri, Ali Abdul-Aziz. 2008. The New Iraq and the Dialectic of the Relationship between Civil Society and Security within the Framework of Democratic Construction. Journal of International Studies. University of Baghdad. Baghdad. Issue 38.
15. Al-Zuhairi, Falah Khalaf Kazim. 2021. Civil Society and Post-2003 Iraqi State-Building: Empowerment and the Limits of National Partnership. Lark Journal of Philosophy, Linguistics, and Social Sciences. University of Wasit. Wasit. Volume 13, Issue 3.
16. Hafez, Abd Aladem Jabur, and Hassan Ali Muhammed. 2023. Civil Society Organization in Iraq and Its Impact on Democratic Transformations. Social Science Journal. Res Militaris. vol.13. n°1.
17. Ibrahim, Yasser Ali, and Adnan Abdul Amir Mahdi Mahmoud. 2018. The Role of Civil Society Institutions in Combating Corruption in Iraq after 2003. Political Issues. Al-Nahrain University. Baghdad. Issue 55.
18. Mahmoud, Adnan Abdul Karim, and Taha Jassam Muhammad. 2023. Government Institutions and Civil Society Organizations and Their Role in Protecting Internally Displaced Persons and Migrants. Mesopotamia Journal for Humanities and Social Sciences. Mesopotamia University College, Iraq. Issue 1.

19. Marai, Muthanna Faiq, 2022. The Role of Civil Society Organizations in the Post-Conflict Phase: Iraq as a Model. International Journal of Public Policy in Egypt. Information and Decision Support Center. Egypt. Volume 1, Issue 2.
20. Marzi, Karar Ismail Muhammad, 2024. The Relationship between Modern State-Building and Civil Society-Building in Post-2003 Iraq. Journal of the Kufa Studies Center. University of Kufa. Najaf. Volume 1, Part 1, Issue 74.
21. Muhammad, Basima Faris. 2024. The Social Responsibility of Civil Society Organizations in Protecting Vulnerable Groups: A Social Analytical Study. Lark Journal of Philosophy, Linguistics, and Social Sciences. University of Wasit. Wasit. Volume 16, Issue 4, Part 2.
22. Othman, Adel Hamza. 2022. The Role of Civil Society Organizations in Raising Legal Awareness in Iraq. Journal of Al-Turath University College. Al-Turath University College. Baghdad. Issue 33.
23. Saeed, Qasim Alwan. 2019. Civil Society Organizations and Peacebuilding in Post-2003 Iraq. Tikrit Journal of Political Science. University of Tikrit. Salah al-Din. Issue 3.
24. Saleh, Bushra Mahmoud. 2024. The Role of Civil Society Organizations in Consolidating the Values of Citizenship in Iraqi Society. Al-Mustansiriya Journal of Arab and International Studies. Al-Mustansiriya University. Special Issue of the Fourteenth Conference (Confronting Extremism in Light of Current Global Crises), Baghdad.